مجلة
العلوم الإدارية

مجلة دورية علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية العلوم الإدارية
جامعة إفريقيا العالمية - العدد الثاني يناير ٢٠١٨

من موضوعات العدد

- التدريب المرتبط بالمسار الوظيفي
  أ.د محي الدين صديق عبدالله
- نظرية وسطية القمة والإصلاح الإداري
  أ.د سوارالدهب أحمد عيسى
- أثر التقارير المالية المنشورة في جذب الإستثمارات الأجنبية في الدول النامية
  د. إبراهيم بنداس
- دور نظام الرقابة الإدارية في تحسين الأداء المالي والمحاسبي في مؤسسات التعليم العالي
  أ. آدم البشير مبارك

مجلة العلوم الإدارية - العدد الثاني - يناير ٢٠١٨

كلية العلوم الإدارية
Faculty of Administrative Sciences
International University of Africa
جامعة أفريقيا العالمية

بسم الله الرحمن الرحيم

لجان المراجعة ودورها في زيادة فاعلية معلومات القوائم المالية
(دراسة حالة: بنك النيل التجاري وبنك أمدرمان الوطني)

أ.ابوذر مسند محمد ابوزيد•

المستخلص

هدفت الدراسة إلي تسليط الضوء على دور لجان المراجعة الإشرافي على عملية إعداد القوائم المالية، و في زيادة فاعلية معلومات القوائم المالية، و دراسة وتحليل أثر لجان المراجعة على تحسين جودة المعلومات بالقوائم المالية.اختبرت الدارسة الفرضيات الآتية: وجود لجان المراجعة يعمل على تخفيض حدوث التصرفات غير القانونية، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وزيادة الثقة بمعلومات القوائم المالية، خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها فعالية لجان المراجعة تعمل على زيادة مصداقية القوائم المالية، حتمية وجود لجان المراجعة نظراً للمنافع المتحققة من لجان المراجعة التي تتمثل في تقليل الأخطاء ، وجود لجان المراجعة يسهل سير عملية المراجعة.أوصت الدراسة بضرورة تفعيل لجان المراجعة بالبنوك التجارية لضمان جودة التقارير المالية وزيادة ثقة المستثمرين بها، وحتمية تعميق قاعدة المعرفة لدى أعضاء لجان المراجعة بالإلمام بمعايير المراجعة والمحاسبة ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية.

Abstract

The study aimed to shed light on the role of audit committees on the supervisory process of preparing the financial statements ، Highlighting the role of audit committees in increasing the effectiveness of the consolidated financial information، Study and analysis of the impact of audit committees to improve the quality of information in the financial statements .The study tested the following hypotheses: The existence of audit committees works to reduce the occurrence of illegal acts. There is a statistically significant relationship between audit committees and the increase of confidence in the financial statements information. The study found several results, the most important of them are:

• محاضر بقسم المحاسبة – كلية العلوم الإدارية – جامعة إفريقيا العالمية.

The effectiveness of audit committees working to increase the credibility of the financial statements, The inevitability of the existence of audit committees because of the benefits accruing from the audit committees, which are to reduce errors, .The existence of audit committees facilitate the audit process, and help in the completion of the audit process in a good way.

The study recommended the need to activate the audit committees of commercial banks to ensure the quality of financial reporting and increase investor confidence in them. And the inevitability of deepening the knowledge base of the members of audit committees to familiarize themselves with the standards of auditing ، accounting and financial reporting standards internationally.

المبحث الأول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي

تمهيد:

نتيجة للانهيارات التي تعرضت لها كبرى الشركات والتي أدت إلى تدهور ملاحظ في اقتصاديات بعض الدول، بالإضافة إلى الأثر المباشر على أصحاب شركات المساهمة العامة التي أدى إلي فقدان الثقة في المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية، ولقد أدى هذا التعارض إلى تولد الدافع لدى الإدارة نحو إخفاء بعض المعلومات أو تقديم معلومات مضللة لمستخدمي القوائم المالية مما أدى إلى تقليل الثقة في جودة المعلومات التي تحتويها هذه التقارير، التي يعتمد عليها المستخدمون في عملية اتخاذ القرارات.

وقد القىء هذا التعارض علي المراجعين ومجلس الإدارة مسؤولية تتطلب منهم البحث عن آليات تحكم عملية المراجعة وتعمل على إعادة الثقة في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، حيث كانت أحد أهم هذه الآليات هي لجنة المراجعة كأحد الأدوات الرقابية التي تهدف إلى ضمان استقلالية المراجعين والإدارة والرقابة الداخلية مما يعمل على حماية حقوق المستخدمين إلى هذه المعلومات.

مشكلة الدراسة:

نتجت مشكلة الدراسة من تزايد المخاطر التي تعرضت لها المؤسسات المالية، كان إلزاما علي الفكر المحاسبي الاهتمام بهذا الشأن لفتح آفاق جديدة لجودة المراجعة في تلك المؤسسات المالية. لذا نتجت فكرة تكوين لجان المراجعة لإحكام الرقابة على عملية إعداد

القوائم المالية والإفصاح عنها لحملة الأسهم والتأكد من مصداقيتها لذا تكمن مشكلة البحث في طرح التساؤلات الآتية :

1- هل هنالك علاقة بين لجان المراجعة ومنع التصرفات غير القانونية ؟

2- هل تساعد لجان المراجعة على زيادة الثقة في معلومات القوائم المالية ؟.

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في جانبين هما:

الأهمية العلمية:

- تستمد هذه الدراسة أهميتها من إهمية الموضوع التي يتوقع أن يمثل إضافة حقيقية إلى المكتبة السودانية.
- المطالبة المتزايدة من المؤسسات المالية الكبرى بتشديد العقوبات المفروضة على حالات الغش والتلاعب بهذه المعلومات.
- الارتقاء بمستوى جودة المعلومات المحاسبية لمواجهة احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

الأهمية العملية:

- الحاجة المتزايدة إلى دراسة لجان المراجعة لتوضيح أهميتها في تعزيز الثقة في معلومات القوائم المالية .
- طرح بعض المقترحات والتوصيات التي تعمل على الارتقاء بمستوى جودة المعلومات المحاسبية لمواجهة احتياجات مستخدمي القوائم المالية.
- توضح مدى مساهمة لجان المراجعة في الحد من الممارسات غير القانونية في القوائم المالية- ازدياد حدة الانتقادات الموجة إلى مهنة المراجعة والأنظمة الرقابية الأمر الذي يتطلب إجراء المزيد من الدراسات التي تسعى إلى تطوير المهنة.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلي تحقيق الآتي:

1- تسليط الضوء علي دور لجان المراجعة الإشرافي على عملية إعداد القوائم المالية
2- إبراز دور لجان المراجعة في زيادة فاعلية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.
3- دراسة وتحليل أثر لجان المراجعة على تحسين جودة المعلومات بالقوائم المالية.
4- التعرف على النشاطات التي تمارسها لجان المراجعة في تحسين جودة معلومات القوائم المالية.

فرضيات الدراسة:

ولتحقيق هذه الأهداف يقوم البحث على اختبار الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى: وجود لجان المراجعة يعمل على تخفيض وعدم حدوث التصرفات غير القانونية.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة بين لجان المراجعة وزيادة الثقة بمعلومات القوائم المالية.

منهجية الدراسة:

اتبع الباحث المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة وجمع البيانات الأولية من الكتب والمجلات، كما اتبع المنهج الاستنباطي في تحديد المشكلة وصياغة الفرضيات ، والمنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات واتبع المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة الحالة.

حدود البحث:

الحدود المكانية . ولاية الخرطوم – بنك النيل التجاري وبنك أمدرمان الوطني.

الحدود الزمانية . 2010 – 2015م

هيكل الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة تم تقسيمها إلى الفصول التالية:

المبحث الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للجان المراجعة.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية.

الخاتمة: تشمل النتائج والتوصيات.

ثانياً: الدراسات السابقة:

دراسة: أيمن جعفر المهدي،(2009م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على لجان المراجعة وأثرها على الجودة الشاملة، والتعريف بالعناصر والمرتكزات الأساسية التي تمكن لجان المراجعة من تحقيق الجودة الشاملة في المصارف السودانية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود لجان مراجعة فعالة يزيد من مستوى الجودة الشاملة، زيادة مستوى الكفاءة في أنظمة الرقابة الداخلية يزيد من مستوى الجودة الشاملة في القطاع المصرفي في السودان. أوصت الدراسة بضرورة تكوين

لجان مراجعة بالمصارف السودانية، تفعيل دور لجان المراجعة إن وجد بالمصارف السودانية، تفعيل دور المراجعة الداخلية لتعمل بكفاءة عالية وضرورة تطبيق معايير الجودة الشاملة لتحسين الكفاءة.

دراسة: عبد الله إبراهيم حسن رمضان (2012م):

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم لجان المراجعة وفقاً لمعايير جودة المعلومات المحاسبية ولتحديد ذلك أجريت دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. توصلت إلى عدم وجود علاقة تكاملية بين المراجعة الداخلية ولجان المراجعة ،توافر مقومات القيادة للجان المراجعة يقلل القصور من النواحي الرقابية لإعداد مراحل التقارير المالية، كما أوصت الدراسة بضرورة تكوين لجان المراجعة وتفعيل دورها لتعمل بكفاءة، الاهتمام بعمل لجان المراجعة في أداء الشركات، الاهتمام بالإفصاح المحاسبي والشفافية بالتقارير المالية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية ؛ لتقليل مخاطر التلاعب بالأوراق المالية .

دراسة: إبراهيم الصديق عمر الصديق (2011م):

هدفت هذه الدراسة إلي توضيح دور وعناصر فاعلية لجنة المراجعة في الحد من الممارسات السالبة لإدارة الأرباح. التعريف بظاهرة إدارة الأرباح من حيث المفهوم والدوافع والأهداف والعوامل المؤثرة فيها. توصلت الدراسة إلى أن هناك حاجة إلى تشكيل لجنة مراجعة فعالة كآلة من آليات حوكمت الشركات، تلعب لجنة المراجعة دوراً مهماً في الحد من إدارة الأرباح، تحتاج بيئة المراجعة في سوق الخرطوم للأوراق المالية إلى تفعيل لجنة المراجعة لزيادة الثقة والمصداقية في القوائم المالية . وخلصت الدراسة إلى أن على سوق الخرطوم وضع لوائح تلزم الشركات المدرجة بالسوق بتكوين لجان المراجعة ، أن تهتم الهيئات والجمعيات المهنية بالعمل على توضيح مفهوم لجان المراجعة ، والعمل على تفعيلها بالشركات المساهمة المدرجة بالسوق .

دراسة: إبراهيم يعقوب إسماعيل (2011م):

هدفت الدراسة إلى بيان دور لجان المراجعة للحد من مخاطر المراجعة في المؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال التعرف على المخاطر المرتبطة بعملية المراجعة وأنواعها ودراستها وتقييمها بغرض اتخاذ الأساليب والإجراءات اللازمة لتفاديها. خلصت الدراسة إلى أن لجان المراجعة تعتبر أحد الآليات التي تنشئها الشركات بهدف الرقابة على

الإدارة التنفيذية . تعتبر لجان المراجعة مؤشراً مناسباً لتقويم فعالية نظام المعلومات. وجود لجان مراجعة فعالة يؤدي إلى تقويم نظام الرقابة الداخلية ويمنع حدوث التلاعب والغش مما يحد من مخاطر المراجعة . أوصت هذه الدراسة بعدة توصيات منها:على المراجع القيام بتقويم مخاطر المراجعة قبل البدء في عملية المراجعة لأنها تؤثر في تحديد مسار المراجعة. الاهتمام بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث المتعلقة بلجان المراجعة. ضرورة إنشاء لجان للمراجعة في المؤسسات الاقتصادية وتفعيل دورها سعياً لتحديد ورفع كفاءة الأداء من أجل تحقيق الأهداف .

دراسة رأفت خلف عبد الفتاح العبد (2012م):

هدفت الدراسة إلى التعريف النظري بحوكمة الشركات وعمل لجان المراجعة في مجال إدارة الأرباح ، التعرف على مدى التزام المدققين بحوكمة الشركات.التعرف على مدى التزام الشركات بتطبيق قواعد الحوكمة في عملياتها. توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن اختيار أعضاء لجنة المراجعة غير المتفرقين من خارج القطاع المصرفي يدعم من كفاءة وفعالية أداء أعمال اللجنة. أن وجود لجان المراجعة بالشركات التجارية يساعد في رفع كفاءة وفعالية أداء إدارة المراجعة الداخلية. يؤدي وجود لجان المراجعة إلي زيادة الموضوعية والثقة في التقارير المحاسبية وجميع ما يصدر عن الشركة من معلومات مالية . أوصت الدراسة بإنشاء ودعم إدارات مستقلة للمراجعة الداخلية في الشركات التجارية باعتبارها آليات مهمة لزيادة فاعلية لجان المراجعة لتحقيق أهدافها. تعميق قاعدة المعرفة لدى أعضاء لجان المراجعة بمعايير المحاسبة الدولية ومعايير المراجعة الدولية من خلال تنمية الجانب التعليمي والتدريبي .

دراسة حنان غرباوي البدوي محمد(2012م):

هدفت الدراسة إلى تعرف بالأوضاع القائمة فيما يخص تطبيق لجان المراجعة في البنوك التجارية والوقوف على نقاط القوة والضعف، واختبار تأثير لجان المراجعة على الأداء المالي على المصارف التجارية. اهتمت الدراسة بموضوع لجان المراجعة وحداثته في البيئة الأكاديمية المحلية، وأهميتها في قطاع المصارف التجارية وكثرة الأزمات التي يتعرض لها بصفة خاصة في ظل ازدياد حدة المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي بصفة عامة، ازدياد حدة الإنتقادات الموجة لمهنة المراجعة في الآونة الأخيرة والأنظمة الرقابية الأمر الذي يتطلب إجراء المزيد من الدراسات التي تسعى لتطوير المهنة. توصلت الدراسة إلى ضرورة أن

يتضمن نظام تقييم أداء لجان المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة كل الجوانب المتعلقة بالكفاءة والفاعلية، دوافع منظمات الأعمال نحو زيادة جودة الرقابة قد يمثل سبباً جوهرياً وراء تشكيل لجنة المراجعة.وجود لجان المراجعة يؤكد على الالتزام بتطبيق المعايير والقوانين واللوائح المحاسبية مما يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين، التفاعل الكبير بين المراجعين الداخليين والخارجيين ولجنة المراجعة يساعدها على تقديم ما هو متوقع منها من خدمات.

المبحث الثاني
الإطار النظري للجان المراجعة

أولاً: المفهوم

حتى الآن لا يوجد تعريف موحد للجان المراجعة ذلك نظراً لتباين مسؤولية لجان المراجعة، لقد أورد الباحثون العديد من التعريفات. نعرض منها:

- عرف المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA) The Canadian Institute of Chart cored Accountants لجنة المراجعة بأنها "لجنة مكونة من مديري الشركة غير التنفيذيين والذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها لمجلس الإدارة" The Canadian institute of chartered Accounting (1992)[ ]:
- عرفت بأنها "أحدى لجان مجلس الإداة التي تتولى القيام ببعض مسئوليات المجلس، ومهمة اللجنة هي مساعدة مجلس الإدارة في أداء مهامه الرقابية التي هي جزء أساسي في العملية الإدارية، ليست فقط لخدمة المساهمين وإنما لخدمة الشركة المساهمة ككل والتي ينعكس أداؤها على جميع الأطراف المهنية". (أمين السيد أحمد لطفي، 2007م).
- عرفها د. سامح بأنها عبارة عن مجموعة من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين ويمتلك أحد أعضائه على الأقل خبرة مالية ومحاسبية وتشكل هذه اللجنة من قبل مجلس الإدارة ويحكم عملها دليل مكتوب يبين بوضوح مسؤوليتها وطرق القيام بها". (سامح محمد رضا رياض، 2010م).
- تعرف لجنة المراجعة بأنها "لجنة منبثقة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بالشركة يتميز أعضاؤها بخبرة كبيرة في مجال المحاسبة والمراجعة، وتمارس مجموعة من الأنشطة داخل المنشأة بواسطة سلطة مستمدة من مجلس الإدارة والتي

من شأنها أن تساهم في تحقيق جودة البيانات المالية الواردة في القوائم والتقارير المالية". (عبدالرحمن عادل خليل، 2013م).

- عرفها آخر بأنها "لجنة تتكون من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وذلك لتقديم رؤية عن مدى تحقيق حوكمة الشركات، ويمكن أن يكون لها خط مباشر مع المساهمين عن طريق تقرير منفصل عن التقرير السنوي، وتسعى اللجنة بذلك إلى تأهيل الإدارة من أفراد مؤهلين وذوي خبرة لضمان قدرتهم على تنفيذ رقابة سليمة في المنظمة، ولابد من تكوين أعضاء اللجنة من الأفراد ذوي الخبرة لضمان قدراتهم على الالتزام بتخصيص وقت كاف وجهد لمهمة الرقابة والمراجعة ومتابعة مدى الالتزام بالقيم الأخلاقية وترتيبات الحوكمة". (حماد طارق عبد العال، 2005م).
- عرفها أحد الكتاب بأنها "عبارة عن إداة معاونة لمجلس الإدارة والمساهمين على حد سواء(علي أحمد الزين، 2008م).
- كما عرفها باحث آخر "أنها لجنة تشكل من مجلس المنشأة أعضاؤها من المديرين غير التنفيذيين تقوم بدور رقابي وإشرافي على إدارة الشركة والمراجعة الداخلية والخارجية بغرض تحقيق أهداف الشركة والتحقق من مدى الالتزام والتطبيق للوائح والأنظمة داخل الشركة". (فهيم سلطان محمد الحاج، 2013م):
- يمكن للباحث أن يعرف لجان المراجعة بأنها "أداة إدارية رقابية إشرافية تعمل على حماية مصالح الأطراف المختلفة في المنشأة من توفير الرقابة الفعالة على سياسات وإجراءات وعمليات إدارة الشركة".

ثانياً: أهمية لجان المراجعة:

تتلخص أهمية لجان المراجعة في المحاور التالية: (د. محمد مصطفى سليمان، 2005م).

1/ أهمية لجان المراجعة بالنسبة لمجلس الإدارة: وجود لجان المراجعة يؤدي إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين في تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم وخاصة فيما يتعلق بنواحي المحاسبة والمراجعة وذلك عن طريق تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي، وذلك من خلال الاجتماع بالمراجع الخارجي أثناء وفي نهاية عملية المراجعة وتوصيل نتيجة هذه الاجتماعات إلى مجلس الإدارة والمساعدة في حل المشاكل التي قد يواجهها المراجع الخارجي مع الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية، بل والأكثر من ذلك تقوم لجنة المراجعة بتقديم الحلول المناسبة لمجلس الإدارة والتي تؤدي إلى تفعيل الدور الرقابي

والإشرافي له تجاه وظيفة المراجعة الداخلية.

2/ أهمية لجان المراجعة بالنسبة للمدقق الخارجي: تلعب لجان المراجعة دوراً فعالاً في تدعيم استقلالية المدقق الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيامه بمهامه دون ضغط أو تدخل من الإدارة، وعليه هناك بعض المعايير التي اهتمت بطبيعة العلاقة بينها من حيث دور لجان المراجعة في تعيين المدقق الخارجي وتحديد اتعابه وحل المشكلات التي تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي وكذلك زيادة التفاعل بين كل من المدقق الخارجي والداخلي.

3/ أهمية لجان المراجعة بالنسبة للمدقق الداخلي: تقوم لجان المراجعة باختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي وتوفير الموارد اللازمة لهذا القسم والاجتماع المستمر بهم لحل المشكلات التي قد تنشأ بينهم وبين الإدارة، مما يؤدي إلى زيادة إستقلالية وتفعيل دور قسم التدقيق الداخلي.

4/ أهميتها بالنسبة للمستثمرين والأطراف الخارجية: إن إنشاء لجان المراجعة داخل الشركة يؤدي إلى زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات، مما يؤدي بدوره إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية من تلك التقارير. (خالد عبد الغني محمد أمير،).

ثالثاً:اهداف لجان المراجعة:

تهدف لجان المراجعة إلى الاشراف على السياسات المحاسبية والتقارير المالية للشركة والالتزام بتعليماتها وبذلك فهي تساعد مجليس الإدارة على تنفيذ مسئولياته القانونية وكذاك تعامله كحلقة وصل بين الإدارة وبين المدقق الخارجي والداخلي وتؤدي لجان المراجعة دورا مهما من خلال توفير التالي:

1- منح الثقة لمستخدمي البيانات المالية وخلق انطباع لديهم بأن مراقبة أنشطة الشركة التي تم على مستوى مجلس الإدارة.
2- ضمان نزاهة البيانات المالية المنشورة وشفافية الإفصاح عن المعلومات.
3- التأكد من كفاءة نظم إدارة المخاطر وكفاءة وفعالية العمليات التشغلية.
4- التأكد من أن العمليات المالية وتصرفات الأشخاص تتوافق مع اللوائح.
5- التكامل بين أنشطة التدقيق الداخلية والخارجية ونظم الرقابة المعنية.
6- العمل على حل القضايا والإشكاليات التي تعود لأسباب مختلفة من خلال استخدام اللجنة كأداة تحقيق مستقلة.

7- الاهتمام بسمعة الشركة والحفاظ عليها عن طريق توقف العلاقات والإجراءات.

8- التأكد من صحة السلوكيات الأخلاقية للأفراد والاهتمام بالقضيا الاجتماعية.

رابعاً : مسؤوليات لجان المراجعة :

تعد لجان المراجعة تصورا لعملية المراجعة في معناها الواسع إذ جاءت فكرتها بهدف توفير وسيلة فنية وقابلية تعمل علي حماية مصالح الأطراف المختلفة في المنشأة من خلال توفير تأثيرات إضافية بأن مجالس إدارات المنشأة كوكلاء يؤدون مسؤولياتهم بكفاءة وفعالية.

تختلف مسؤوليات لجان المراجعة من منشأة لأخري حسب حجم المنشأة ونوع النشاط الذي تمارسه وتتمثل في الآتي: (د. مجدي محمد سامي ، 2009م).

1- ترشيح المراجعين المستقلين.

2- مراجعة خطة المراجعة والخدمات المتعلقة بإبداء الرأي الفني المحايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية وتوصيل النتائج إلى الفيئات المستفيدة.

3- المعرفة التامة بمراجعة نتائج البيانات المالية.

4- ضمان أن العمليات التي تقوم بها الإدارة والموظفون والمراجعة الداخلية والمراجعون الخارجيون تؤدي إلى تحسين نوعية التقارير المالية التي تصدرها الشركة .

5- ضرورة أن تتكون لجان المراجعة من ذوي الخبرة والفهم الجيد لمخاطر الأعمال والعمليات وإعداد التقارير والضوابط الرقابية كما يجب أن تتناسب هذه الخبرات مع حجم المنشأة المراد مراجعتها. (عبد الرحمن الطيب ابراهيم، 2012م).

ويري باحث آخر أن مسئولية لجان المراجعة تتمثل في المسئولية المرتبطة بحوكمة الشركات ، مثل:

1- تسهيل وتحسين الاتصال بين المدقق الخارجي ومجلس الإدارة .

2- مراجعة سياسات الشركة وممارستها علي ضوء الاعتيارات الفنية .

3- مراقبة الكيفية التي تدار بها أمور الشركة ومدى توقفها مع نظامها الأساسي والتأكد من الالتزام بتطبيق التعليمات والقواعد المتبعة.

خامساً: مهام لجان المراجعة تتمثل في: (خالد عبد الغني محمد، 2012م).

1- دراسة القوائم المالية المنشورة والأولوية قبل نشرها.

2- دراسة السياسات المحاسبية التي تتبناها الشركة قبل اعتمادها والي تغير في

هذه السياسات.

3- تقويم فاعلية تقدير المنشأة للمخاطر المهمة التي قد تتعرض لها والخطوات التي اتخذتها الإدارة لمراقبة ومواجهة هذه المخاطر.

4- التحقق من كفاية تصميم الأنشطة الرقابية .

5- الإشراف على العمليات ذات العلاقة بالغش إلى التلاعب او الاختلاس أو الأخطاء التي تقع في الشركة.

6- دراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها المراجع الخارجي للشركة والجهات الرقابية الخارجية.

7- التحقق من استقلالية المراجعين الداخليين ودراسة خطة عمل المراجعة الداخلية في الشركة.

8- الاستعانة كلما دعت الحاجة بالمراجع الداخلي أو استشاريين مستقلين للقيام بدراسات متخصصة تساعدها في تنفيذ مهامها وتحديد أتعابها.

يرى الباحث أن المسئولية التي تلقي على عاتق لجان المراجعة هي مسئولية ذات شقين الاول اداري يتمثل في قيامها بتعيين المراجع الخارجي وتحدبد أتعابه ومتابعة عمله لذا يجب أن يكون أعضاؤها علي قدر كبير من الاستقلالية والخبرة العليمة والعملية.

والثاني إشرافي وهو يتمثل في قيامها بالإشراف والمتابعة للإجراءات والسياسات التي تنصها إدارة الشركة العليا ، ومجلس الإدارة وهذا يتطلب من أعضاء مجلس الإدارة أن يكونوا على قدر كبير من تحمل المسئوليات والقيام بها.

سادساً: علاقة شفافية تقارير لجنة المراجعة بجودة معلومات القوائم المالية:

تعني شفافية تقارير لجنة المراجعة إتاحة كافة المعلومات عن لجنة المراجعة، والتي يمكن لأصحاب الحقوق والمصالح بالمنشأة holders Stack استخدامها في مراقبة ومساءلة لجنة المراجعة . والشفافية لا تعني إتاحة معلومات عن لجنة المراجعة فحسب ، وأنما إتاحة معلومات ذات منفعة للمستخدمين تساعد في فهم معنى الحالة العملية للجنة المراجعة بالمنشأة، وتتوقف شفافية تقارير لجنة المراجعة على كل من المستوى من المعلومات ودرجة التفصيل اللازمة . وتتعدد مصادر المعلومات اللازمة لأعداد تقارير لجنة المراجعة بمنشاة ما ، فتشمل المراجع الخارجي (خطاب الارتباط) تقارير الفحص المحدود ، تقارير المراجعة السنوي ، تقارير المراجعة الخاصة تقدير نظام الرقابة الداخلية ، التقارير المتبادلة بين مراقبة

الحسابات ولجنة المراجعة وغيرها وإدارة الشركة (محاضر اجتماعات مجلس الإدارة محاضر الاجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، خطابات الشؤون القانونية ، خطاب الادارة بشأن مسئولياتها التقدير السنوي للشركة .تقارير الالتزام وغيرها والمراجعين الداخليين (تقارير مراجعة الالتزام والمراجعة التشغيلية والمراجعة المالية ونظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة) . ومن المتوقع أن تحقق الشفافية كفاية المعلومات واكتمال الإفصاح بشأن كل من هيكل اللجنة ودرجة حيادها ومهامها ومسئولياتها وما قامت به من أنشطة و ما اتخذته من توصيات وقرارات . وتعكس شفافية تقارير لجنة المراجعة قدرة اللجنة عن كشف طبيعة تكوينها ومدى استقلالها ومسئولياتها وما قامت به من واجبات وأعمال . وما توصلت إليه من حقائق ومعلومات . وما تعد من توصيات وقرارات . وبما يعكس درجة استجابة الإدارة لعمل اللجنة . وما تعرضت له من ممارسات وضغوط وغيرها ، وهو يعني إجمالاً قدرة اللجنة على الإفصاح عن ذاتها وحيادها وأدائها وما قررته من توصيات وما تحقق منها . (د.هشام فاروق الايبادي ، 2012م).

لذا تؤدي لجان المراجعة دوراً حيوياً من ضمان جودة التقارير والقوائم المالية المنشورة وتضفي عليها مزيداً من الثقة والموضوعية ، حيث تعد أفضل ممارسة لمفهوم حوكمة الشركات لأنها تعطي الثقة المركزية من تطوير القوائم المالية. (عبد الرحمن عادل خليل ،2013 م).

المبحث الثالث

الدراسة الميدانية

اولاً: أهداف الدراسة

تهدف إلى اختبار ما إذا كانت هناك علاقة بين لجان المراجعة والتصرفات غير القانونية، وإلي أي مدى يمكن تؤثر لجان المراجعة في زيادة موثوقية معلومات القوائم المالية.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع البحث من العاملين بالبنوك السودانية ممثلة في بنكي النيل التجاري، وأمدرمان الوطني تم اختيار عينة ميسرة للباحث من (50) مفردة من ذوي الاختصاص. الأداة المستخدمة لجمع البيانات في هذه الدراسة هي الاستبانة، فقد تم توزيع (50) استمارة استبانة على مجتمع البحث و استجاب عدد(40)، الجدول التالي يبين نسبة الاستبانات الموزعة والمستلمة للمجتمَعَ.

جدول رقم (1): الاستبانات المستلمة

عينة البحث	الاستبانة الموزعة	الاستبانة المستلمة	النسبة المئوية
العاملين ببنك امدرمان الوطني	25	19	%76
العاملون ببنك االنيل التجاري	25	21	%84
المجموع	50	40	%80

المصدر: اعداد الباحث، من واقع بيانات الاستبانة، 2016م

يوضح الجدول رقم (1) عدد الاستبانات الموزعة والمستلمة التي أجري عليها التحليل وبلغت نسبة الاستجابة 80% وهذا يدل على أن أغلبية الاستبانات التي وزعت تم استلامها، هذه النسبة كافية لإجراء الاختبارات الإحصائية والحصول على نتائج تعمم على مجتمع البحث المعني.

ثالثًا: أداة الدراسة:

إستخدم الباحث استمارة الاستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة، حيث تضمنت استمارة الاستبانة البانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة واحتوت على بيانات حول المؤهل العلمي، الوظيفة، المؤهل المهني، التخصص العلمي، سنوات الخبرة. وكذلك تضمنت عبارات فرضيتين، حيث اشتملت كل فرضية على(5) عبارات، طلب من أفراد العينة أن يحددوا استجاباتهم عنما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج التي يتكون من خمسة مستويات (أوافق بشدة ، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) كما تم إرفاق مع الإستبانة تم فيها تنوير المبحوثين بموضوع وهدف الدراسة وعرض الاستبانة.

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة وتوزيعه وقد تضمنت الأساليب (التوزيع التكراري ، النسب المئوية ، المتوسط ، المنوال، اختبار مربع كاي للدلالة على الفروق. كما تم تحليل البيانات الإحصائية بواسطة الحاسب الآلي وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences (SPSS) والاختبار المستخدم

لاختبار فرضيات البحث هو اختبار(كا^2(س)) Chi-Square Test عند مستوي معنوية(Significant) 5% كما هو متبع في العلوم الاجتماعية.

خامساً: اختبار درجة مصداقية البيانات:

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة. ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجة كل منهم ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجة نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً. كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار.

أما الصدق فهو يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات. ويتراوح كل من الصدق والثبات بين الصفر و100%، فكلما كانت النتيجة قريبة إلى 100% دل ذلك على الثبات والصدق العاليين في إجابات أفراد عينة الدراسة. وفيما يلي قيم معامل الصدق والثبات لأسئلة الاستبانة.

جدول رقم (2): معامل الصدق والثبات لعبارات الاستبانة

البيان	معامل الصدق	معامل الثبات
لجميع عبارات الاستبانة	0.7750	0.8803

المصدر: إعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

بلغ معامل الصدق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبانة (77.50%) فيما بلغ معامل الثبات (77.03%)، وتشير هاتان القيمتان إلى الثبات والصدق الكبيرين في إجابات أفراد عينة الدراسة بما يؤدي إلى الثقة الكبيرة في القبول بالنتائج التي ستخرج بها هذه الدراسة، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

خامساً: تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات:

تستخدم التكرارات والتكرارات النسبية لقياس درجة الاستجابة على العبارة. وفيما يلي تلخيص التكرارات للأسئلة الأساسية للاستبانة.

1. الفرضية الاولى: وجود لجان المراجعة يعمل على تخفيض وعدم حدوث التصرفات غير القانونية.

جدول رقم (3): التوزيع التكراري لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات الفرضية الأولى

الرقم			1-	2-	3-	4-	5-
العبارة			وجود لجان مراجعة يمنع التلاعب والغش في البيانات المالية	وجود لجان مراجعة يقلل من مخاطر عملية المراجعة	وجود لجان مراجعة يساعد المراجع الخارجي على إكمال عملية المراجعة بصورة سليمة	توفر لجان مراجعة المعلومات اللازمة التي تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات	فاعلية لجان المراجعة تعمل على ضبط نظام الرقابة الداخلية
الإجابة	أوافق بشدة	ت	25	18	20	19	22
		%	62.5	45.0	50.0	47.5	55.0
	أوافق	ت	13	14	19	18	15
		%	32.5	35.0	47.5	45.0	37.5
	محايد	ت	1	6	1	2	2
		%	2.5	15.0	2.5	5.0	5.0
	لا أوافق	ت		1		1	1
		%		2.5		2.5	2.5
	لا أوافق بشدة	ت	1	1			
		%	2.5	2.5			

المصدر: إعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (3) ما يلي:

- أن أغلبية أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الأولى بتكرار بلغ (25) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بتكرار بلغ (13) فردا، أخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد وبلا أوافق بشدة بتكرار بلغ فرداً واحداً لكليهما.
- أن أغلبية أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الثانية بتكرار بلغ (18) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بتكرار بلغ (14) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد بتكرار بلغ (6) أفراد، أخيراً الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق وبلا أوافق بشدة بتكرار بلغ فرداً واحداً لكليهما.
- أن أغلبية أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الثالثة بتكرار بلغ (20) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بتكرار بلغ (19) فردا، أخيراً الأفراد الذين أجابوا بالحياد بتكرار بلغ فرداً واحداً.
- أن أغلبية أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الرابعة بتكرار بلغ (19) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بتكرار بلغ (18) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد بتكرار بلغ فردين، أخيراً الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق بتكرار بلغ فرداً واحداً.
- أن أغلبية أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الخامسة بتكرار بلغ (22) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بتكرار بلغ (15) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد بتكرار بلغ فردين، أخيراً الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق بتكرار بلغ فرداً واحداً.

2. الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة بين لجان المراجعة وزيادة الثقة بمعلومات القوائم المالية.

جدول رقم (4): التوزيع التكراري لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات الفرضية الثانية

الرقم			1-	2-	3-	4-	5-
العبارة			دعم لجان المراجعة يعمل على زيادة الثقة بمعلومات القوائم المالية	تمتع لجان المراجعة بالخصائص المهنية المطلوبة يعمل على تحقيق جودة المراجعة	اختيار لجان المراجعة للمراجع الخارجي يعمل على اتقان العمل	فحص لجان المراجعة للقوائم المالية يعمل على تدعيم مصداقية القوائم المالية	فاعلية لجان المراجعة تضفي الثقة على تقرير المراجع الخارجي
الإجابة	أوافق بشدة	ت	14	18	14	13	11
		%	35.0	45.0	35.0	32.5	27.5
	أوافق	ت	21	18	15	19	16
		%	52.5	45.0	37.5	47.5	40.0
	محايد	ت	5	4	9	7	8
		%	12.5	10.0	22.5	17.5	20.0
	لا أوافق	ت			2	1	3
		%			5.0	2.5	7.5
	لا أوافق بشدة	ت					2
		%					5.0

المصدر: إعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (4) ما يلي:

- أن أغلبية أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الأولى بتكرار بلغ (21) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة بتكرار بلغ (14) فردا، أخيراً الأفراد الذين أجابوا بالحياد بتكرار بلغ (5) فرد.
- أن أغلبية أفراد العينة يوافقون بشدة ويوافقون على صحة العبارة الثانية بتكرار بلغ (18) فردا لكليهما، أخيراً الأفراد الذين أجابوا بالحياد بتكرار بلغ (4) أفراد.
- أن أغلبية أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الثالثة بتكرار بلغ (15) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة بتكرار بلغ (14) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد بتكرار بلغ (9) أفردا، أخيراً الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق بتكرار بلغ فردين.
- أن أغلبية أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الرابعة بتكرار بلغ (19) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة بتكرار بلغ (13) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد بتكرار بلغ (7) أفراد، أخيراً الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بتكرار بلغ فرداً واحداً.
- أن أغلبية أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الخامسة بتكرار بلغ (16) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة بتكرار بلغ (11) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد بتكرار بلغ (8) أفراد، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق بتكرار بلغ (3) أفراد، أخيراً الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق بشدة بتكرار بلغ فردين.

مناقشة واختبار الفرضيات:

يتناول الباحث فى هذا الجزء مناقشة وتفسير نتائج الدراسة الميدانية وذلك من خلال المعلومات التى أسفرت عنها جداول تحليل البيانات الإحصائية وكذلك نتائج التحليل الإحصائى لاختبار الفروض . وسيقوم الباحث بمناقشة وتفسير نتيجة كل فرض على حده بهدف الحكم على صحتها أو عدمه استنادا" إلى التحليل الاحصائى العام .

والفرض بشكل عام عبارة عن تخمين زكي وتفسير محتمل يتم بواسطة ربط الأسباب بالمسببات كتفسير مؤقت للمشكلة أو الظاهرة المدروسة وبالتالي فان الفرضية عبارة عن حدث أو تكهن يضعه الباحث كحل ممكن ومحتمل لحل مشكلة الدراسة.

وقد اتبع الباحث الخطوات التالية فى اختبار فرضيات الدراسة:

1. تشكيل الفرضية:

في أي فرضية يكون لدينا فرضان وهما فرضان مانعان بالتبادل إما أن نرفض الفرض الأول

وبالتالي نقبل الفرض الثاني او العكس. ويعني الأول يعطى الرمز(H_0) ويطلق علية فرض العدم ويعني عدم وجود علاقة (ذات علاقة إحصائية) بين إحصائية العينة ومعلمة المجتمع وإن وجد فان ذلك يرجع إلى الصدفة. والفرض الثاني ويعطى الرمز (H_1) وهو الفرض البديل ويعني وجود علاقة (ذات دلالة إحصائية) بين إحصائية العينة ومعلمة المجتمع لا يمكن إرجاعه إلى محض الصدفة وأن بيانات العينة تؤيد صحة هذا الفرض.

2. لاختبار فرضيات الدراسة قام الباحث بتحديد العبارات المرتبطة بالفرضيات ثم اختبارها باستخدام:

أولا" استخدام المنوال : حيث يتم استخدام المنوال لكل عبارة من عبارات الاستبانة حيث يتم إعطاء الدرجة (5) كوزن لإجابة أوافق بشدة والدرجة (4) كوزن لإجابة أوافق والدرجة (3) للإجابة كوزن للإجابة محايد والدرجة (2) كوزن للإجابة لا أوافق والدرجة (1) كوزن للإجابة لا أوافق بشدة.

ثانيا" استخدام كآي تربيع لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية. ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة لنتائج اختبار الفرضية أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارات الفرضية.

اختبارات الفرضيات الرئيسية للبحث:

يهدف التحليل الإحصائي للبيانات لاختبار فرضيات البحث التالية:

1. وجود لجان المراجعة يعمل على تخفيض حدوث التحريفات غير القانونية.
2. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وزيادة الثقة في معلومات القوائم المالية.

أولا: اختبار الفرضية التي تنص على (وجود لجان المراجعة يعمل على تخفيض حدوث التحريفات غير القانونية):

1- استخدام المنوال: لإختبار هذه الفرضية سيتم أولا" تقدير المنوال لجميع عبارات الفرضية لمعرفة اتجاه عينة الدراسة وفيما يلي الجدول الذي يوضح تقدير قيم المنوال لعبارات الفرضية الأولى:

جدول رقم (5): المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات الفرضية الأولى

الرقم	العبارات	المنوال	التفسير
1-	وجود لجان مراجعة يمنع التلاعب والغش في البيانات المالية	5	اوافق بشدة
2-	وجود لجان مراجعة يقلل من مخاطر عملية المراجعة	5	اوافق بشدة
3-	وجود لجان مراجعة يساعد المراجع الخارجي على إكمال عملية المراجعة بصورة سليمة	5	اوافق بشدة
4-	توفر لجان مراجعة المعلومات اللازمة التي تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات	5	اوافق بشدة
5-	فاعلية لجان مراجعة تعمل على ضبط نظام الرقابة الداخلية	5	اوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م:

ويمكن تفسير نتائج الجدول رقم (5) كالآتي:

- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى (5) وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على ان وجود لجان مراجعة يمنع التلاعب والغش في البيانات المالية.
- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية (5) وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على ان وجود لجان مراجعة يقلل من مخاطر عملية المراجعة.
- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة (5) وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على أن وجود لجان مراجعة يساعد المراجع الخارجي على إكمال عملية المراجعة بصورة سليمة.
- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة (5) وتعني هذه

القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على أن توفر لجان مراجعة المعلومات اللازمة التي تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات.

- بلغت قيمة المنوال لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة (5) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على ان فاعلية لجان مراجعة تعمل على ضبط نظام الرقابة الداخلية.

2- استخدام اختبار كاي تربيع:

لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين لنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الآراء تجاه كل عبارات الفرضية الأولى وفيما يلي الجدول الذي يلخص نتائج الاختبارات لهذه العبارات:

جدول رقم (6): نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لآراء الفرضية الأولى

الرقم	العبارات	قيمة مربع كاي المحسوبة	درجة الحرية	قيمة مربع كاي الجدولية*	مستوى المعنوية
1-	وجود لجان مراجعة يمنع التلاعب والغش في البيانات المالية	39.600	3	7.815	.000
2-	وجود لجان مراجعة يقلل من مخاطر عملية المراجعة	29.750	4	9.488	.000
3-	وجود لجان مراجعة يساعد المراجع الخارجي على إكمال عملية المراجعة بصورة سليمة	17.150	2	5.991	.000
4-	توفر لجان مراجعة المعلومات اللازمة التي تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات	29.000	3	7.815	.000
5-	فاعلية لجان مراجعة تعمل على ضبط نظام الرقابة الداخلية	31.400	3	7.815	.000

(*) قيمة مربع كاي الجدولية محسوبة عند مستوى معنوية 5%

المصدر: إعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (6) كالتالي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (39.600) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (29.750) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (17.150) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.991) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (29.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (31.400) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.

يستنتج من كل ما سبق أن فرضية الدراسة التي نصت على أن (وجود لجان المراجعة يعمل على تخفيض حدوث التحريفات غير القانونية)، تم إثباتها بنسبة 100%.

ثانيا: اختبار الفرضية التي تنص على (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وزيادة الثقة في معلومات القوائم المالية):

1- استخدام المنوال :

لاختبار هذه الفرضية سيتم أولا" تقدير المنوال لجميع عبارات الفرضية لمعرفة آراء عينة الدراسة تجاهها وفيما يلي الجدول الذي يوضح تقدير قيم المنوال لعبارات الفرضية الثانية:

جدول رقم (7): المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارات	المنوال	التفسير
.1	دعم لجان المراجعة يعمل على زيادة الثقة بمعلومات القوائم المالية	4	أوافق
.2	تمتع لجان المراجعة بالخصائص المهنية المطلوبة يعمل على تحقيق جودة المراجعة	5	أوافق بشدة
.3	اختيار لجان المراجعة للمراجع الخارجي يعمل على اتقان عملية المراجعة	4	أوافق
.4	فحص لجان المراجعة للقوائم المالية يعمل على تدعيم مصداقية القوائم المالية	4	أوافق
.5	فاعلية لجان المراجعة تطفئ الثقة على تقرير المراجع الخارجي	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

ويمكن تفسير نتائج الجدول رقم (7) كالتالي:

- **بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان دعم لجان المراجعة يعمل على زيادة الثقة بمعلومات القوائم المالية.**
- **بلغت قيمة المنوال لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية (5) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على أن تمتع لجان المراجعة بالخصائص المهنية المطلوبة يعمل على تحقيق جودة المراجعة.**
- **بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة (4) وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان اختيار لجان المراجعة للمراجع الخارجي يعمل على اتقان عملية المراجعة.**

- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة (4) وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن فحص لجان المراجعة للقوائم المالية يعمل على تدعيم مصداقية القوائم المالية.
- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة (4) وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن فاعلية لجان المراجعة تطفئ الثقة على تقرير المراجع الخارجي.

2- استخدام اختبار كاي تربيع:

لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين ولا الموافقين لنتائج إعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الآراء تجاه كل عبارات الفرضية الثانية وفيما يلي الجدول الذي يلخص نتائج الاختبارات لهذة العبارات:

جدول رقم (8): نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لآراء الفرضية الثانية

الرقم	العبارات	قيمة مربع كاي المحسوبة	درجة الحرية	قيمة مربع كاي الجدولية*	مستوى المعنوية
1-	دعم لجان المراجعة يعمل على زيادة الثقة بمعلومات القوائم المالية	9.650	2	5.991	.008
2-	تمتع لجان المراجعة بالخصائص المهنية المطلوبة يعمل على تحقيق جودة المراجعة	9.800	2	5.991	.007
3-	اختيار لجان المراجعة للمراجع الخارجي يعمل على اتقان عملية المراجعة	10.600	3	7.815	.014
4-	فحص لجان المراجعة للقوائم المالية يعمل على تدعيم مصداقية القوائم المالية	18.000	3	7.815	.000
5-	فاعلية لجان المراجعة تطفئ الثقة على تقرير المراجع الخارجي	16.750	4	9.488	.002

(*) قيمة مربع كاي الجدولية محسوبة عند مستوى معنوية 5%

المصدر: إعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

ويمكن تفسير نتائج الجدول رقم (8) كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (9.650) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.991) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (9.800) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.991) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (10.600) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (18.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (16.750) وهذه القيمة أقل من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالةإحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.

يستنتج من كل ما سبق أن فرضية الدراسة التي نصت على أن (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وزيادة الثقة في معلومات القوائم المالية)، تم إثباتها بنسبة 100%.

الخاتمة وتشمل :

أولاً: النتائج :

من خلال العرض النظري للدراسة وتحليل بيانات الاستبانة توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

1. **فعالية لجان المراجعة تعمل على زيادة مصداقية القوائم المالية ، لما لها من دورا مهم في منع الغش والتلاعب في البيانات المالية وتحريفات القوائم المالية.**
2. **لجان المراجعة توفر خصائص المعلومات اللازمة التي تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات اللازمة.**
3. **فاعلية لجان المراجعة تعمل على أكتشاف مناطق القوة والضعف ومعالجتها وبالتالي تزيد من فعالية نظام الرقابة الداخلية.**
4. **الاستقلالية الواجب توفرها في أعضاء لجان المراجعة كأحد الخصائص المهنية الواجب توفرها تعمل على حماية المساهمين.**
5. **تساعد لجان المراجعة في المنشأة محل المراجعة على التوظيف الأمثل للموارد المتاحة .**
6. **اختيار لجان المراجعة للمراجع الخارجي تضمن عملية حياده ، مما يزيد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية.**
7. **تلعب لجان المراجعة دورا مهماً في عملية التنسيق بين المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي.**

ثانياً: التوصيات:

بناءا على نتائج البحث يوصي الباحث بالأتي:

1. **ضرورة تحديد مفاهيم الاستقلالية الواجب توفرها في أعضاء لجان المراجعة لكي تتمكن من ممارسة دورها بفاعلية .**
2. **ضرورة أن تمتد صلاحية لجنة المراجعة ليكون لها دورا مهم في تحقيق الإشراف على عمل مدقق الحسابات الخارجي .**
3. **ضرورة أن يتضمن التقرير النهائي للبيانات والقوائم المالية المنشورة في نهاية الفترة تقريراًعن المهام التي أنجزتها لجنة المراجعة خلال العام.**
4. **حتمية وجود لجان المراجعة لأنها تقلل من حدوث الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية.**

5. لابد من أن تتوفر لأعضاء لجان المراجعة المؤهلات العلمية والعملية حتى تستطيع أن تقوم بأداء دورها .
6. ضرورة وجود لجان المراجعة ودعمها وبالتالي زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية.
7. ضرورة أن يكون للجنة المراجعة دور في التوصية بتعيين مدقق الحسابات الخارجي وتحديد أتعابه واليات الاستغناء عن خدماته.
8. ضرورة تفعيل لجان المراجعة بالبنوك التجارية لضمان جودة التقارير المالية وزيادة ثقة المستثمرين بها.
9. حتمية تعميق قاعدة المعرفة لدى أعضاء لجان المراجعة بالإلمام بمعايير المراجعة والمحاسبة ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية .

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1/ الكتب:

- أمين السيد أحمد لطفي، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007م).
- أمين السيد أحمد لطفي، فلسفة المراجعة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008م).
- حماد طارق عبد العال، المفاهيم- المبادئ – التجارب- تطبيقات الحوكمة في المصارف، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005م).
- صلاح الدين عبدالمنعم مبارك، نظم المعلومات المحاسبية- مدخل رقابي، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2013م).
- علي أحمد الدين، محاسبة المنشآت المالية، (القاهرة: جهاز نشر وتوزيع الكتب الجامعية، جامعة حلوان، 2008م).
- بنك أم درمان الوطني ، التقرير السنوي ، 2010م.
- محمد سامي راضي، موسوعة المراجعة المتقدمة- مراجعة إستقصائية- مراجعة الأداء البيئي- مراجعة حوكمة الشركات- جودة المراجعة، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2011م).

2/ المراجع الاجنبية:

- The Canadian Institute of chartered accounting (1992) Terminology for Accountants. "4"Ediation Canada CICA

3/ الدوريات:

- سامح محمد رضا رياض، دور لجان المراجعة في تخفيض المستحقات الاختيارية- دراسة تطبيقية على قطاع الصناعة الكيميائية في مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الثالث، ج1، 2010م.
- مجدي محمد سامي ، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات واثرها علي جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الاعمال المصدرية ،مجلة كلية التجارة للبحوق العلمية جامعة الاسكندرية ، المجلد رقم (46) العدد الثاني ،2009م.
- هشام فاروق الإيبادي ، مدى فعالية لجان المراجعة وكفاية مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية ،دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المصرية المجلة العلمية التجارة والتمويل ، المجلد الاول ، العدد الرابع ، 2012م.

4/ الرسائل العلمية:

- إبراهيم الصديق عمر الصديق، دور لجان المراجعة في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح بالشركات المساهمة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2011م.
- إبراهيم يعقوب إسماعيل، دور لجان المراجعة في الحد من مخاطر عملية المراجعة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م .
- أيمن جعفر المهدي، دور لجان المراجعة في تحقيق الجودة الشاملة في القطاع المصرفي ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2009م.
- حنان غرباوي البدوي محمد، دور لجان المراجعة في اتقويم الأداء المالي المحاسبي بالمصارف السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهري، مكتبة جامعة الزعيم الأزهري، 2012م.
- خالد عبد الغني محمد أحمد، دور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهري ،2013م.

- رأفت خلف عبد الفتاح العبد، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في ظل حوكمة الشركات، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم درمان الإسلامية ، 2012م .
- عبد الرحمن الطيب إبراهيم ، دور لجان المراجعة الداخلية في قياس فعالية وكفاءة الأداء المالي للبنوك التجارية ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الزعيم الازهري، مكتبة جامعة الزعيم الازهري ، الخرطوم ،2012م .
- عبد الله إبراهيم حسن رمضان، دور لجان المراجعة في زيادة جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، 2012م.
- عبدالرحمن عادل خليل، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثره في جودة التقارير المالية، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2013م.

الملاحق

ملحق رقم (1)

جامعة إفريقيا العالمية

كلية العلوم الإدارية

قسم المحاسبة

السيد/ ..... الموقر

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الموضوع: استبانة

اتوجه بكل الشكر والتقدير راجياً تعاونكم معي لاستكمال الدراسة العلمية التي جاءت بعنوان (دور لجان المراجعة في زيادة فاعلية معلومات القوائم المالية) ، أرجو شاكراً الإجابة على عبارات الاستبانة بكل دقة ووضوح، كما نفيد سيادتكم بأن البيانات التي تشاركون بها تستخدم لغرض البحث العلمي فقط مع السرية التامة.

ولكم منا جزيل الشكر

الباحث:أ.أبوذر مسند محمد

القسم الأول: البيانات الشخصية:

أرجو التكرم بوضع علامة (✓) أمام العبارة التي تراها مناسبة :

1/ المؤهل العلمي:

بكلاريوس ☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐

دكتوراه ☐ أخرى ☐

2/ المؤهل المهني:

زمالة بريطانية ☐ زمالة أمريكية ☐

زمالة عربية ☐ زمالة سودانية ☐

أخرى ☐

3/ التخصص العلمي:

محاسبة ☐ اقتصاد ☐ إدارة أعمال ☐

نظم معلومات محاسبية ☐ دراسات مصرفية ☐

أخرى ☐

4/ المركز الوظيفي:

محاسب ☐ مراجع داخلي ☐ مراقب مالي ☐

رئيس قسم ☐ مدير فرع ☐ أخرى ☐

5/ سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات ☐ 5 – 10 سنة ☐ 11 – 15 سنة ☐

16 – 20 سنة ☐ 21 سنة فأكثر ☐

القسم الثاني: عبارات الاستبانة:

أرجو التكرم بوضع علامة (✓) أمام العبارة التي تراها مناسبة :

الفرضية الأولى: وجود لجان المراجعة يعمل على تخفيض حدوث التحريفات غير القانونية:

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	وجود لجان مراجعة يمنع التلاعب والغش في البيانات المالية.					
2	وجود لجان المراجعة يقلل من مخاطر عملية المراجعة.					
3	وجود لجان المراجعة يساعد المراجع الخارجي على إكمال عملية المراجعة بصورة سليمة.					
4	توفر لجان المراجعة المعلومات اللازمة التي تساعد الإدارة في إتخاذ القرارات.					
5	فاعلية لجان المراجعة تعمل على ضبط نظام الرقابة الداخلية.					

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وزيادة الثقة في معلومات القوائم المالية:

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	دعم لجان المراجعة يعمل على زيادة الثقة بمعلومات القوائم المالية.					
2	تمتع لجان المراجعة بالخصائص المهنية المطلوبة يعمل على تحقيق جودة المراجعة.					
3	اختيار لجان المراجعة للمراجع الخارجي يعمل على اتقان عملية المراجعة.					
4	فحص لجان المراجعة للقوائم المالية يعمل على تدعيم مصداقية القوائم المالية.					
5	فاعلية لجان المراجعة تطفئ الثقة على تقرير المراجع الخارجي.					

ملحق رقم (2)

قائمة بأسماء محكمي الاستبانة

الرقم	الاسم	المركز الوظيفي	الجهة
1	د. بابكر إبراهيم الصديق	استاذ المحاسبة المشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
2	د. عبد الرحمن البكري منصور	استاذ المحاسبة المشارك	جامعة النيلين